



السيد النائب المحترم عبد النبي عيدودي

الفريق الحركي بمجلس النواب

الموضوع: سؤال كتابي رقم 8340 حول كيفية تعامل الوزارة مع وحدة الجسم المحاماتي في ظل التعددية السياسية والنقابية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فعلاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه، يشرفني أن أحيطكم علما بأن مهنة المحاماة مهنة حرة ومستقلة، تنظمها مقتضيات القانون رقم 28.08 الصادر في 20 أكتوبر 2008. ووعيا بأهمية هذه المهنة النبيلة وأهميتها في تحقيق العدالة ومكانتها داخل هذه المنظومة، وأخذا بعين الاعتبار مقتضيات الفصل 120 من الدستور الذي ينص على أن "لكل شخص الحق في محاكمة عادلة وفي حكم يصدر في أجل معقول. حقوق الدفاع مضمونة أمام جميع المحاكم"، وكذا الاتفاقيات والمواثيق التي وقعت عليها بلادنا، فضلا على توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة المتعلقة بمهنة المحاماة، فإن وزارة العدل ما فتئت تبذل جهودا كبيرة ومتواصلة من أجل الارتقاء بهذه المهنة والاعتناء بها والرفع من شأنها وكذا تدليل الصعاب أمام أدائها لمهامها، وذلك من خلال نهج مقاربة تشاركية دأبت عليها الوزارة في علاقتها مع جمعية هيئات المحامين بالمغرب، باعتبارها المخاطب الرسمي لكافة المنتسبين لهذه المهنة ولكون هيئات المحامين تنضوي تحتها، فضلا على كونها شريكا وفاعلا أساسيا في كل ما يتعلق بإصلاح العدالة والمحاماة وتحديثها.

وفي هذا الإطار، باشرت الوزارة، في ظل الولاية الحكومية الحالية، استكمال ورش مراجعة القانون المنظم للمهنة، وقد تم عقد اجتماع في هذا الصدد مع جمعية هيئات المحامين، حضره ستة عشر (16) نقيبا، وذلك بتاريخ 20 و21 يناير 2023 بمدينة

الجديدة، خصص لمناقشة مسودة مشروع قانون لتعديل القانون المنظم للمهنة. كما تم عقد اجتماع آخر، في نفس الموضوع، مع هيئة المحامين بالدار البيضاء بتاريخ 3 فبراير 2023، وذلك مراعاة للمتغيرات التي تعرفها الساحة المهنية المرتبطة بانسحاب هذه الهيئة من الجمعية المذكورة.

فضلا على ذلك فإن الوزارة تؤكد حرصها الدائم على إشراك جميع الفعاليات المرتبطة بمهنة المحاماة، وذلك من خلال الحضور والمشاركة الفعالة في مختلف اللقاءات والندوات العلمية التي تنظمها هيئات المحامين، سواء في إطار مؤتمرات جمعية هيئات المحامين بالمغرب أو في إطار اللقاءات التي تنظمها مختلف التنظيمات المهنية والحزبية والنقابية المرتبطة بالمهنة، من بينها جمعيات المحامين الشباب، ومنتدى المحامية المغربية، ورابطة المحامين الاستقلاليين، وكذا الندوات المنظمة من طرف الفرق البرلمانية بمجلس النواب أو بمجلس المستشارين والتي لها ارتباط بمهنة المحاماة، آخرها الاجتماع المنظم من طرف فريق الاتحاد الاشتراكي وقطاع المحامين الاتحاديين بتاريخ 05 يناير 2023 بمجلس المستشارين، والتي شكلت مناسبة سانحة لترسيخ أعراف وتقاليد هذه المهنة العريقة وأيضا لتسجيل كل التوصيات والمقترحات المتعلقة بإصلاح مهنة المحاماة وكذا مختلف القوانين المرتبطة بمنظومة العدالة.

وفي الأخير، يشرفني أن أخبركم أن مسودة مشروع القانون المنظم لمهنة المحاماة تضمنت عدة مستجدات من بينها إحداث مجلس وطني للمحامين، ستسند إليه عدة مهام من بينها تمثيل المهنة أمام هذه الوزارة وأمام السلطة القضائية، وسيتمكن إحداها من توحيد مختلف الفاعلين في الساحة المهنية، ولازالت المقتضيات الخاصة بهذا المجلس معروضة للنقاش مع جمعية هيئات المحامين بالمغرب.

وتفضلوا، السيد النائب المحترم، بقبول خالص التقدير، والسلام.

محمد العبدل
نائب الوزير الأول